الشراكة الخضراء بين المغرب والاتحاد الأوروبي
خفض الكربون والاقتصاد الدائري

الصـناعة في أوروبا كما هو الحال في المغرب هي واحدة من القطاعات الاقتصـادية الأكثر تلويثا للبيئة. وقد أصـبح "تخضـير" قطاع الصـناعة يشـكل أولوية ملحة لتحقيق أهدافنا ألا وهي خفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون ومن ثم حماية كوكبنا. وتحدد أوروبا في اتفاقها الأخضر معايير الصـناعة المستقبلية أي صـناعة خضـراء وناجعة في استعمال الموارد ورقمية. ويعتمد المغرب الاستراتيجية منخفضـة الكربون طويلة المدى، التي تحدد رؤية البلاد لخفض الكربون في اقتصـــادها وكذلك الخطوات التي يجب اتخاذها للانتقال إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

كما أصبح خفض الكربون من الصناعة في المغرب مسألة تنافسية ونمو في سوق عالمية تتطلب معايير إنتاج أكثر استدامة. وينطبق هذا أيضـا على الشـركات التي تصـدر إلى أوروبا، وذلك من أجل التحضـير لآلية الاتحاد الأوروبي لتعديل الكربون في الحدود (CBAM). وتهدف هذه الآلية ، التي تم إحداثها في إطار الاتفاق الأخضر، إلى تقليل مخاطر انبعاث الكربون وبالتالي الحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الصناعة.

وقد أحدثت هذه الآلية على غرار نظام تداول الانبعاثات (ETS) الذي تخضـــع له الشـــركات الأوروبية. وهو يركز على القطاعات الأكثر تلويثا مثل الأسمنت والصلب والفوسفاط.

وسـيتم تفعيل هذه الآلية على مراحل خلال السـنوات الثلاث الأولى (بدءً من أكتوبر 2023). وفي مرحلة أولى سـيُطلب من الشـركات التي تصـدر المنتجات المعنية إلى أوروبا تقييم البصـمة الكربونية لإنتاجها. وســتدخل هذه الآلية حيز التنفيذ في عام 2026 ، ولكن مرة أخرى بطريقة تدريجية للغاية: ســتســتفيد الصـناعات المصـدرة من نفس الشـروط التي تسـتفيد منها الشـركات الأوروبية، بما في ذلك من حيث مخصصات الانبعاثات المجانية المنصوص عليها في نظام تداول الانبعاثات الأوروبي.

ويتم نشـر تدابير المصـاحبة الفنية والمالية، لا سـيما بالتعاون مع المؤسـسـات المالية الأوروبية مثل بنك الاســتثمار الأوروبي (BEI) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)، والتركيز على دعم الاستثمارات الخضراء - على سبيل المثال "تسهيلات تمويل الاقتصاد الأخضر" - وتطوير سلاسل القيمة الخضراء والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة على طول سلاسل القيمة هذه - مثل "برنامج التجارة والقدرة التنافســية". وكجزء من هذا البرنامج الأخير، وبالشــراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تم إطلاق دليل خفض الكربون للشـركات المغربية لمسـاعدتها على التوجه نحو هذه الضـرورة الجديدة.

ويجري حاليا إعداد إجراءات تعاون جديدة في مجالات خفض الكربون والاقتصـــاد الدائري، بما في ذلك برنامج دعم الاقتصـاد الأخضـر، الذي يهدف إلى مواكبة المغرب في خفض الكربون الصـناعي وتطوير إعادة التدوير وتعزيز مسـؤولية المنتِج الموسـعة، بالإضـافة لبرنامج خفض الكربون والقدرة على التكيف مع المناخ للمغرب الذي سيتم إطلاقه مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية سنة 2023.